واقع تحديث أنظمة الدفع في الجزائر وأثره على المنظومة المصرفية الجزائرية

أ/: عايدة عبير بلعبيدي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر – بسكرة (الجزائر)

الملخص: إن أنظمة الدفع لا يفرضها القانون بل تنتج عن مميزات ثقافية وتاريخية واجتماعية واقتصادية لأي بلد وكذا التطورات التكنولوجية. وتدل عبارة نظام الدفع على الخلفية المؤسساتية والتاريخية التي تستخدم في كنفها مختلف وسائل الدفع على المستوى الوطني. ولهذا باشرت الجزائر عصرنه نظام مدفوعاتها الداخلي سواء تعلق الأمر بوسائل الدفع أو بإجراءات تحصيل المدفوعات الكتابية أو الالكترونية، وإعادة النظر في نظام مدفوعاتها مع الخارج من حيث تسيير المخاطر وهذا نتيجة لوعي السلطات النقدية والمالية الجزائرية بالنقائص التي تنجر عن الأنظمة التقليدية ومنها المقاصة الكلاسيكية إلى وضع مشروعات فيه تدخل الجهات التي تسهم بالشكل الايجابي لجعل هذه العملية أكثر دقة .كما اتجهت نحو استعمال التقنيات التي تساير التكنولوجيات الحديثة، ويتمثل هذا المشروع في نظامين ألا و هما التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (ARTS) ونظام المقاصة الآلية للمدفوعات صغيرة الحجم(ATCI)، حيث تعلق آمال كبيرة على هذه الأنظمة التي ينتظر منها تحسين أداء نظام الدفع في الجزائر وكذا ترقية المعاملات من المتعاملين الاقتصاديين. ومن هنا نتساءل على **واقع تحديث أنظمة الدفع في البنوك الجزائرية و ما مدى أثره على النظام المصرفي الجزائري؟**

Résumé:

Les systèmes de paiements ne sont pas imposés par la loi mais sont le résultat d'une combinaison de plusieurs facteurs culturels, historiques technologiques et socio-économiques des pays. L'Algérie dans le but de moderniser son système des paiements interne et externe a élaboré un projet visant surtout à promouvoir l'utilisation des techniques modernes employées dans les pays développés. Ce projet consiste en deux volets: premièrement le système de règlements bruts en temps réel de gros montants et paiements urgents dénommé Algeria real time settlements (ARTS), deuxièmement le système de paiements de masse dénommé Algeria Télé-Compensation Interbancaire (ATCI).

Les attentes de ces systèmes sont prometteuses: dans la mesure où ils contribuent fortement à l'amélioration des modes de paiement. Ainsi qu'à toutes les transactions entre les agents économiques.

L'objectif de ce papier est d'étudier les impacts de ce projet de modernisation des systèmes des paiements surtout sur le système bancaire en Algérie.

مقدمة:

إن التحول الكبير الواقع في العمل المصرفي تبعا للعولمة المالية وتحرير الخدمات المصرفية، دفع بالبنوك الجزائرية أن تتبع الاتجاهات الحديثة وتبني مفاهيم جديدة للمحافظة على تنمية نشاطها ومواجهة التحديات المعاصرة، و من أهم سمات هذا العصر هو التطور الكبير و السريع الذي أحدثته التكنولوجيا في القطاع المالي والمصرفي وفي مقدمتها وسائل و أنظمة الدفع في البنوك والتي تمثل بحق عصب الحياة الرئيسي وسط هذا التغيير الهائل و التي تعتبر من أهم القطاعات التي تتأثر بالتطور الاقتصادي.

وأن درجة تغطية الاقتصاد بالمصارف " Bancarisation " تقاس بحجم رؤوس الأموال التي تنتقل عبر المصارف بالمقارنة مع الكتلة النقدية الإجمالية، وكذا عدد المؤسسات المالية القائمة. كما أن درجة هذه التغطية ترتبط بمشكل نضج ووعي المواطن المصرفي له و نمط الاستهلاك والمداخيل.

ومن هنا ظهرت عدة خدمات مصرفية حديثة و متطورة التي ترتب عليها تطور هائل في نظم الإعلام و أساليب الدفع المصرفية لتواجد التنوع الكبير في الخدمة و التزايد المستمر في عدد العملاء.

ونتيجة لذلك عملت المصارف على تطوير أجهزتها ووسائل الدفع و ذلك بالاعتماد على الأجهزة الالكترونية و التنويع في وسائل الدفع و ذلك بإدخال وسائل دفع حديثة تتماشى مع تطورات العصر بهدف تحقيق أفضل خدمة وتسهيل تقديمها للعملاء، وكذا التنوع على مستوى شبكات الدفع والتي منها الدولية والمحلية.

وبمأن النظام المصرفي الجزائري هو الواجهة الحقيقية لحالة الاقتصاد الجزائري فقد بات من المستحيل تسيير مصارفنا على غرار ما يتم في البلدان التي دخلت اقتصاد السوق منذ أزل بعيد. الأمر الذي حتم على الجزائر منذ نهاية الثمانينات بذل المجهودات و القيام إصلاحات عميقة على المستوى الاقتصادي أدت إلى إضفاء تركيبة جديدة على النظام المصرفي و المالي سمحت بتطلعات جديدة قدما في هذين المجالين.

بالموازاة مع هذه المجهودات التي بذلتها السلطات النقدية و المالية لتطوير القطاعين المصرفي والمالي فقد انصب اهتمام هذه السلطات على نظام الدفع، باعتبار أن نظام الدفع لاقتصاد ما يعد مؤشرا ايجابي لمدى تطوره خاصة في إطار ما يسمى باقتصاد السوق.

ويتميز هذا نظام الدفع الجديد بكفاءة عالية من خلال مواكبته للمعايير المتعامل بها على المستوى الدولي، حيث يسمح بتطوير السوق المالية من خلال تدفق رؤوس الأموال التي يتحكّم فيها عن طريق أدوات السياسة النقدية لبنك الجزائر والتي تضمن إزالة مخاطر القروض عن طريق تحسين إدارة السيولة بالدفع في الوقت ذاته في التحويلات المالية.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه التحويلات، ومجاراة للتكنولوجيا الحديثة في الجزائر، نجد نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة و المدفوعات المستعجلة (ARTS)، و نظام المقاصة الآلية للمدفوعات صغيرة الحجم (ATCI)، و اللذان يعتبران من أهم نظم الدفع الحديثة، حيث تمثل المقاصة في البنوك التجارية أحد ركائز الفلسفة المصرفية في العصر الحديث فهو الذي أكسب المصارف في البلدان المتقدمة نجاحا هاما و أعطاها وضعية تنافسية رائدة وثقة وولاء المستثمرين و الأفراد. ونتيجة لكل ما سبق، فإن هذا البحث يحاول الإجابة على التساؤل الجوهري الآتي:

ما هو واقع تحديث أنظمة الدفع في البنوك الجزائرية و ما مدى أثره على النظام المصرفي الجزائري؟

و في هذا الصدد تكمن **أهمية الدراسة** في تسليط الضوء على واقع وسائل الدفع و أنظمة الدفع على اعتبارها أحد أهم المؤشرات الهامة للاقتصاد الوطني، و أثرها على النظام المصرفي الجزائري.

أما **أهداف الدراسة** تتمحور حول إثراء وتحفيز من يهمه موضوع أنظمة الدفع الحديثة و المتمثلة في المقاصة الآلية و نظام الدفع الإجمالي للمبالغ الكبيرة و المدفوعات المستعجلة على الإلمام بها، وذلك بتوضيح مدى أهمية تحديث أنظمة الدفع بالنسبة للاقتصاد، و تحديد الرؤية التنظيمية و التشريعية لهذه الأنظمة في النظام المصرفي الجزائري.

1- أهداف و أبعاد تحديث أنظمة الدفع في الجزائر: بعد مرحلة تشخيص ودراسات، قام بنك الجزائر والمصارف العاملة في الساحة بعزم اعتبارا من سنة 2003 بتنمية وتحديث أنظمة الدفع، وذلك انسجاما مع التوجيهات الحكومية، وكان الهدف هو إنشاء نظامين حديثين وفعاليين للدفع بين المصارف يتمثلان في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ونظام للدفع خاص بالمبالغ الصغيرة. وتتمثل أدائية هذين النظامين في ضمان تحويل الأموال بصفة فعالة ومضمونة وسريعة ومؤمنة، وذلك بالانخراط في التوصيات العالمية حول أنظمة الدفع والتسوية على مستوى بنك التسويات الدولية.

1-1- أهداف تحديث أنظمة الدفع في الجزائر: ترمي الأهداف المخولة لتحديث أنظمة الدفع إلى تحسين الخدمات المصرفية الأساسية لصالح الزبائن، وترك آثار عمليات الدفع من أولها إلى آخرها وتحسين قنوات انتقال آثار السياسية النقدية، وينصرف تحقيق هذه الأهداف إلى تحقيق الخطوات التالية[1]:

- تكييف أنظمة الدفع والمقاصة والتسوية بين المصارف مع حاجيات الإدارات والمؤسسات والأفراد والأخذ بعين الاعتبار متطلبات الاقتصاد الحديث ولا سيما بترقية وتنمية الوسائل الالكترونية الجديدة.
- تقليص آجال الدفع خصوصا بالنسبة للمعاملات خارج الساحة.
- ترشيد وتحسين إجراءات وآليات تحصيل وسائل الدفع القائمة على أداة ورقية مثل الشيكات والسند لأمر.
- تشجيع تنمية وسائل الدفع الالكترونية خصوصا البطاقة، التحويل والاقتطاع الأوتوماتيكي.
- تخفيض التكلفة الإجمالية لتسيير المدفوعات وكذلك تكلفة السيولة الموجودة في حسابات التسوية في المصارف.
- إدخال المعايير الدولية في مجال تسيير مخاطر السيولة ومخاطر القروض والحماية ضد المخاطر النظامية خاصة في نظام الدفع الإجمالي الفوري لمبالغ الكبيرة.
- دعم فعالية أمن المبادلات.
- دعم فعالية السياسة النقدية.

2-1- أبعاد تحديث أنظمة الدفع في الجزائر: تؤدي الأهداف السابقة الخاصة بتحديث أنظمة الدفع إلى تحقيق مجموعة من الأبعاد تتمثل في[2]:

- تنمية معايير ومقاييس المدفوعات التي تعتبر شرطا سبقا لتحديث المدفوعات صغيرة الحجم.
- تحديث نظام المعلومات الخاصة ببنك الجزائر كمكمل ضروري وداعم لأنظمة الدفع ومعالجة عمليات السياسة النقدية.
- دعم الهياكل الأساسية للاتصال الالكتروني بين بنك الجزائر والمقر الاجتماعي لكل بنك، وبريد الجزائر والخزينة العمومية والوديع المركزي (Dépositaire central).
- وتسهل هذه الشبكة الخاصة ببنك الجزائر انتقال المبادلات ومعالجة عمليات الدفع من أولها إلى آخرها ويتعلق الأمر بإنشاء نظام موثوق به ومؤمن للإرسال.
- وضع هياكل أساسية تسمح بتحسين فعالية معالجة العمليات بين المصارف والسوق المالية.

2- واقع الاتجاهات الحديثة لتطوير النظام المصرفي الجزائري: وتتمثل هذه الاتجاهات فيما يلي:

2-1- واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر: تبعا لحرص الجزائر على مواكبة الأحداث والتطورات التكنولوجية في العمل المصرفي خاصة في مجال الصناعة المصرفية, وسعيها نحو نقل تقنيات الصيرفة الإلكترونية، شرعت الجزائر في عدة مشاريع من بينها:

2-1-1- الموزع الآلي للنقود: بدأ إدخال السحب الآلي للنقود بالجزائر سنة 1997 ليصل عدد الأجهزة حاليا إلى 250 جهازا موزعة على كبريات المدن الجزائرية مع نهاية سنة 2002، وهذا العدد يعتبر ضعيفا مقارنة ببعض الدول المجاورة, مما دفع الجزائر إلى" تخصيص أكثر من 3.6 مليون أورو لتعميم استعمال البطاقة البنكية في الجزائر, ولقد أبرمت اتفاقية مساعدة تقنية بقيمة 402.325 أورو بين (SATIM) والشركة الفرنسية (Ingènico Data System)(IDS) لتركيب عدد كبير من الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق (500 موزع) ونهائي نقطة البيع الإلكتروني لدى التجار (10000) على كل التراب الجزائري "[3].

2-1-2- الدفع الإلكتروني (بطاقات الدفع الفوري): حسب مدير عام شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (ساتيم)، فإنه قد تم الانطلاق في إنجاز شبكة خاصة بنظام التخليص في الميدان التجاري وقد تنطلق في بداية سنة 2002 بعدما تمر بفترة تجديدية بالجزائر الكبرى لمدة 8 أشهر وستنفذ العملية في مرحلتين، الأولى تكون فيها الشبكة وطنية والثانية يتم فيها ربط الشبكة مع مختلف البنوك عبر العالم, وسيستلم الزبون بطاقتين، الأولى خاصة بالشبكة الوطنية والثانية بالشبكة العالمية، وترمي شركة (ساتيم) مع الانتهاء من وضع شبكة الدفع، إصدار بطاقة موحدة للدفع والسحب في آن واحد، وتجدر الإشارة إلى التأخر في انطلاق المشروع، والتباطؤ الحاصل في الإنجاز.

2-1-3- الهاتف والانترنت: إن الهاتف المحمول في الجزائر ما يزال في جيله الأول، إذ لا يمكن صاحبه من الوصول إلى شبكة الانترنت، كما أن شبكة الهاتف الثابت أيضا ما تزال بعيدة عن المقاييس العالمية، فما يزال نحو 80% من الجزائريين محرومين من خط هاتفي ثابت، أما بالنسبة للأنترنت فلا يزيد عدد الجزائريين الذين يتصلون بهذه الشبكة عن مليون شخص (أي بنسبة 33/1)[4].

2-2- واقع تحديث أنظمة الدفع في الجزائر: لقد سعت السلطات والبنوك الجزائرية في تطوير ونقل التكنولوجيا الحديثة إليها، لغرض تحديث أنظمتها خاصة فيما يتعلق بنظام الدفع والإعلام الآلي، وبغية تحسين طرق التنظيم والقيادة في البنوك. كما تعتبر نوعية الأنظمة في أي بلد مؤشرا جيدا لمستوى لتشغيل الاقتصاد.

و من أجل ذلك نظم في 21 ديسمبر 2005 يوم إعلامي من قبل المديرية العامة بالنيابة المكلفة للأنظمة الإعلامية على مستوى مركز الدراسات البنكية المطبقة حول نظام الدفع العام حيث أشير إلى أن نظام الدفع العام هو أول اتجاه من الإصلاح المالي في الجزائر.

ولقد وضع بنك الجزائر هيكلا أساسيا يسمح بتحقيق أقصى فعالية في معالجة العمليات بين المصارف والعمليات بالسوق المالية وذلك بتأسيس نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل.

وشارك بنشاط في تحديث نظام الدفع الخاص بالمبالغ الصغيرة بواسطة فرع أنشأ لهذا الغرض بمعية المصارف العاملة في الساحة والمصالح المالية للبريد، كما اشترك بنك الجزائر أيضا بنشاط وبطريقة مباشرة في تأسيس نظام المقاصة الالكترونية.

وتكفل بنك الجزائر بتحضير الإطار التنظيمي المتضمن نظامي الدفع وعملها وكذلك النظام المتعلق بأمن أنظمة الدفع ولهذا الغرض قام مجلس النقد والقرض بإصدار ثلاثة (03) أنظمة في نهاية 2005.

وقد دخل نظامي الدفع هذين في الإنتاج (التشغيل) في 2006، وتسمح تنمية وتحديث هذين النظامين للدفع بتسهيل تنمية الوساطة المصرفية والمساهمة في تحسين تسيير المخاطر ودعم الروابط المؤسساتية والمالية مع الأسواق.

2-2-1- نظام الدفع للمبالغ الكبيرة (ARTS): هو نظام لتسوية العامة في الوقت الحقيقي للمبالغ الكبيرة، حيث يتم فيه تنفيذ التحويلات في الوقت الحقيقي (أي دون تأجيل)، وعلى القاعدة العامة (عملية بعملية)، ولقد جاء تطبيق نظام (RTGS)(Règlement Time Gross Settlement) (نظام التسوية العامة في الوقت الحقيقي للمبالغ الكبيرة) طبقا للتنظيمة رقم 05/04 المؤرخة في 13 أكتوبر2005 والمتعلقة بنظام التسويات العامة في الوقت الحقيقي للمبالغ الكبيرة والتسديدات المستعجلة، والتي تنص على أن الأمر بالدفع لحوالة بمبلغ يساوي أو أكبر من(1) واحد مليون دج يجب أن يعالج بواسطة هذا النظام، كما يعالج أيضا عمليات التسديد المستعجلة التي تقل عن هذا الحد[5].

من المهم أن نسجل أن النظام (ARTS) هو أول نظام للدفع يخص المبالغ الكبيرة في إطار العمليات وذلك في شمال إفريقيا، هكذا فان الجزائر وعلى غرار الدول العضوة في مجلس الشراكة والتعاون الخليجي ودولة الأردن، تجهزت الجزائر بنظام عصري لدفع المبالغ الكبيرة في وقت حقيقي[6]، ومن أهداف هذا النظام ما يلي:

- تحسين نوعية الخدمة (Amélioration de la qualité de service): التحسينات النوعية للخدمات البنكية المنتظرة من وضع هذا النظام وهو ARTS وهي:

✓ تحسين معتبر لأجال تغطية الديون للشركات التي تختار الدفع الطارئ، وهذا ما يحسن تسهيل تسيير خزينة هذه الشركات.

✓ تحسين وتفعيل تسيير خزينة كل بنك مشارك.

✓ فعالية أحسن وأفضل في تسيير السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر والتي تؤدي إلى استعمال فعال للموارد في الاقتصاد.

✓ ARTS وسيلة دمج (اندماج): وضع نظام عصري لدفع المبالغ الكبيرة والدفع الطارئARTS يؤدي إلى دمج وتوحيد الورق النقدي وسوق المبادلات في وقت حقيقي من خلال احترام قوانين المبادلات ومراقبة حركة الأموال مع باقي العالم[7].

- الوقاية وتخفيض أخطار الدفع.
- ضمان الامان والسرعة في التبادلات طبقا للمقاييس الدولية.
- تخفيض مدة الدفع ما بين البنوك.
- تسيير ممركز للسيولة لدى المشاركين.

ومن أهم العمليات التي يقوم بها هذا النظام ما يلي:

- الحوالات بين المساهمين(المبالغ الكبيرة أو المستعجلة) لحسابهم الخاص أو لحساب العملاء؛
- التغطية بالدينار للتحويلات الدولية؛
- تسويات لعمليات السوق النقدية؛
- عمليات الأمانة اليومية؛
- التسوية النهائية لأرصدة الأنظمة الخارجية.

منذ دخول النظام ARTS في الاستغلال وإلى غاية نهاية ديسمبر 2006، أفتتح النظام أمام المبادلات الفترة 226 يوم على مدى هذه الفترة سجل في المتوسط 630 عملية / يوم تمثل مبلغا يوميا متوسطا يقدر ب 750.6 مليار دينار، ويرتفع عدد العمليات المسجلة بعنوان 2006 إلى 142373 رسالة مالية، وهو ما يقابل حجما شهريا متوسطا يقدر ب 12943معاملة.

أما من حيث القيمة، فقد بلغت الم عاملات التي تم تسويتها داخل نظام آرتس ARTS، 169635 مليار دينار، أي بمبلغ شهري متوسط يعادل 15421.4 مليار دينار.

2-2-2- نظام الدفع للمبالغ الصغيرة (Système de Paiements de Masse): ويعرف هذا النظام بنظام المقاصة الآلية (Système Télé Compensation)، حيث قام بنك الجزائر في أوت 2004 بمساهمة البنوك، بإنشاء فرع يدعى مركز المقاصة القبلية بين البنوك، والذي تتمثل مهامه الأساسية في السهر على تطبيق وتسيير نظام المقاصة الآلية، و تتمثل الوظائف الأساسية لنظام المقاصة الآلية فيما يلي[8]:

- تسيير المبادلات بين البنوك بوسائل الدفع غير المادية؛ تسيير المقاصة المتعددة الأطراف، والذي يتجسد بحساب الأرصدة المتعددة الأطراف لكل أداة من أداوت الدفع (شيك، الأوراق مالية، الحولات، الكمبيالة، البطاقة البنكية...)؛
- إعادة دفع أرصدة المقاصة المحسوبة في نظام الدفع (RTGS) لتسويتها؛
- تحصيل الشيكات المشخصة (Scannés) وتجميعها نحو البنوك المسحوبة عليها؛
- الحفاظ على أرشيف للمعطيات الإلكترونية.

كما تتمثل أهداف المقاصة الآلية في الجزائر فيما يلي:

- التبادلات بين البنوك و معالجتها تكون جد أمنة؛
- عصرنة وسائل التباد ل بين البنوك (إعادة وسائل الدفع الكتابية الكلاسيكية– شيكات ،تحويلات، أوراق تجارية– وتطور وسائل الدفع العصرية و المتطورة– البطاقات ، الاقتطاعات)؛
- تحسين حلقات التداول المادي للقيم و تخفيض تكلفة المبادلات بين البنوك؛
- تحسين نوعية و صحة المعلومات المسترجعة؛
- اكتساب نظام مقاصة آلية عصري و ناجح؛
- ضمان تسوية عمليات المقاصة في ظرف يومي عمل (تخفيض أجال التحصيل بين البنوك)؛

- غرس ثقافة جديدة للتبادل المصرفي تقوم على أساس التعاون الفني و الحرية التجارية.

و كما نلاحظ كان الهدف العام للسلطات الجزائرية من إتباع و تطبيق نظام المقاصة الآلية في المعاملات البنكية هو النهوض بالقطاع المصرفي و تطوير القطاع المالي و المبادلات بين البنوك و ذلك لتحفيز الناس و الزبائن على قصد هذه الأخيرة.

وفقا لهذا النظام فقد تم استحداث شيكات جديدة تعتبر إضافة إلى المميزات القانونية المحددة في المادة 472 من القانون التجاري و الأمر رقم 05-95 المؤرخ في1995/01/25.

ومن أهم التوصيات على هذه الشيكات (Les chèque normalisés):

- ضرورة الحفاظ على الشريط الأبيض أسفل الشيك والذي يسمى(Piste d'encodage)؛
- تجنب التوقيع أو الكتابة أو وضع الختم والإمضاء على هذا الشريط؛
- تجنب طي الشيك؛
- أي تآكل مادي أو تمزيق للشيك سيكون محل رفض من قبل جهاز Scanner

ويميز بين ثلاث مجالات لمبالغ الشيكات:

- ✓ المجال الأول من 0.01 إلى49.999.99 و فيه ترسل فقط المعلومات ولا ترسل صورة الشيك.
- ✓ المجال الثاني من 50.000.00 إلى200.000.00 و فيه ترسل المعلومات وصورة الشيك.
- ✓ المجال الثالث أكثر من200.000.00 وفيه ترسل المعلومات وصورة الشيك.

وتجدر الإشارة أنه في الواقع العملي حاليا يتم إرسال المعطيات والصورة الخاصة بالشيكات التي تقل عن 5000000 دج.

منذ انطلاق سجل نظام (ATCI) ارتفاعا معتبرا في عمليات الدفع التي تمر عبره، فقد انتقل هذا العدد من 67928 عملية دفع منجزة في ماي 2006 إلى 195650 عملية في جوان2006 ، ثم انتقل تدريجيا إلى 477588 عملية دفع في ديسمبر 2006 وهو ما يعكس ارتفاعا منتظما في حجم العمليات المنجزة، بالنسبة لفترة 159 يوم عمل إلى اشتغل خلالها نظام المقاصة الالكترونية في 2006 ، سجل هذا النظام حجما يقدر ب 2112441 عملية دفع بواسطة الشيكات، و 202861 عملية دفع بواسطة التحويل و 13628عملية دفع بواسطة البطاقة المصرفية، كما سجل النظام 74891 عملية رفض للشيكات و 21 عملية رفض خاصة بالنقد الآلي، ويتمثل السبب الرئيسي في عمليات الرفض هذه التي سجل حجم كبير منها خلال الشهرين الأولين لبدأ اشتغال هذا النظام، في الصعوبات الفنية التي وقعت على مستوى الأنظمة غير المادية(التصوير الإشعاعي Scanning) للشيكات.

منذ ذلك الحين، تم التوصل إلى حل هذه الصعوبات، ويقدر المتوسط اليومي للمبادلات في 2006 بحوالي145119 عملية فيما يتعلق بالشيكات، يتوزع مبلغها الإجمالي على 928457 شيكا محررا بمبلغ يقل عن 50000 دينار، و 595909 شيكا محررا بمبلغ ينحصر بين 50000 و 200000 دينار و 588075 شيكا محررا بمبلغ يفوق 20000 دينار، تهيمن الشيكات التي تقل مبالغها عن 50000 دينار بحصة نسبية تقدر ب 43.95 %، وهكذا قام النظام بمعالجة 207409 بطاقة مصورة تتعلق بالمبادلات،

خاصة بعمليات الدفع بواسطة الشيكات التي تساوي مبلغها 50000 دينارا ويفوق عنه، وما يعادل حجمها متوسط يقدر ب 1304 بطاقة لكل يوم مقاصة.

أدرجت المدفوعات بواسطة التحويل في نظام (ATCI) في نهاية شهر أوت 2006وذلك بالنسبة لثلاث (03) أنواع من التحويلات : التحويل المعياري الخاص بالزبائن، التحويل من مصرف إلى مصرف وتحويل التسوية، وكان الحجم المتداول خلال 2006بواقع 202861 عملية حيث يشكل التحويل المعياري الخاص بالزبائن العدد الأكبر في هذا المجال.

أما بالنسبة للمدفوعات بواسطة البطاقة، فإن المعاملات بالنقد الآلي أصبحت فعلية داخل النظام بداية شهر أكتوبر2006 وذلك بالنسبة للمصارف الاثنين عشر (12) المنخرطة في شبكة النقد الآلي بين المصارف، تغطي العمليات على البطاقات عمليات السحب عبر الموزعات الآلية للنقود: GAB/ DAB، المدفوعات غير مصاريف الدفع (TPE) والتسديدات عبر هذه الأطراف (Terminaux)، ويعتبر الحجم المتداول غير مرتفع فقد بلغ 13628 عملية، أي بواقع متوسط يومي يبلغ 324 عملية توجد المدفوعات بواسطة البطاقة المصرفية في مرحلة التطوير حيث اختيرت منطقة الجزائر العاصمة كمنطقة نموذجية للتطوير[9].

وفي ما يلي شكل توضيحي لدورة نظام المدفوعات في الجزائر:

الشكل رقم (1): دورة نظام المدفوعات في الجزائر **Schéma de place**

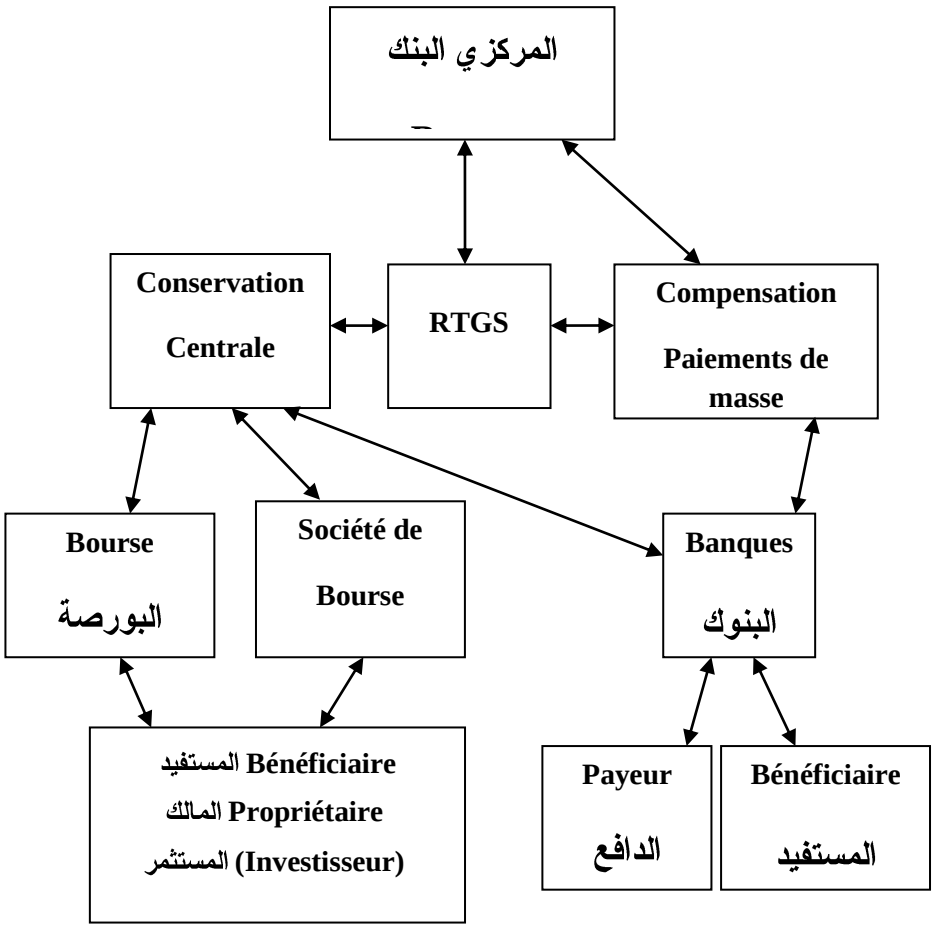

المصدر: بنك الجزائر

وتجدر الإشارة إلى أن معظم البنوك، خاصة البنوك العمومية سعت إلى تحديث ونقل التكنولوجيا إليها، فبالإضافة إلى تنفيذ وتطبيق أنظمة الدفع الحديثة، نظام الأمن والسرعة في المبادلات الدولية (SWIFT) وغيرها من الأنظمة الحديثة، فهي الآن تتنافس في تحسين آليات التنظيم والقيادة.

3- أثر أنظمة الدفع على المنظومة المصرفية الجزائرية: لقد أحدثت أنظمة الدفع (ARTS, ATCI) أثر واضح على كل من البنك الجزائر، البنوك التجارية، و الخزينة العمومية و كذا بريد الجزائر، و يمكن ذلك يلي:

3-1- أثر أنظمة الدفع على البنك الجزائر: إن تطبيق أنظمة الدفع الحديثة والمتمثلة أساسا في ARTS وATCI، أحدثت تغير واضح في التنظيم الداخلي للبنك الجزائر، و الذي يعد ضروري لإصلاح العمليات وطرق تنفيذ الصفقات وتنفيذ مختلف التدفقات المالية والإعلامية.

إذن أدت هذه التغيرات على مستوى بنك الجزائر إلى تعديل قواعد وإجراءات قطاع البنكي، كما هذه الإجراءات البنوك التجارية و هيئات أخرى. من أهم الآثار أنظمة على بنك الجزائر ما يلي:

- إنشاء مديرية أنظمة الدفع (DSP)، والتي تندرج تحتها ثلاثة مديريات فرعية والمتمثلة في مديرية الفرعية للعمليات، مديرية الفرعية لدعائم التقنية، والمديرية الفرعية لرقابة أنظمة الدفع.
- إنشاء مهام جديدة لبنك الجزائر، خاصة فيها يتعلق بالتسيير اليومي، ورقابة على أنظمة الدفع.
- تدخل المشاركين بنك الجزائر في كل من نظام ATCI وARTS.
- إعادة تقسيم العمليات أو نشاط مديريات البنك المركزي.

3-2- أثر أنظمة الدفع على البنوك التجارية: بما أن البنوك التجارية سواء كانت عمومية أو خاصة مشاركة في أنظمة الدفع (ARTS) و(ATCI)، أدى بها ذلك إلى إعادة بعد تبني طرقها وتنظيمها، وبالتالي ترتب عن هذا ما يلي:

- قيام بوضع أنظمة الإعلام خاصة منها المعالجة العمليات التجارية للعملاء.
- إعادة بنية المخطط المحاسبي على أساس حساب التسوية الوحيد مع بنك الجزائر.
- إستثمار السندات العمومية التي تسمح بالحصول على تسبيقات.

- إعادة بنية المخطط المحاسبي على أساس حساب التسوية الوحيد إلى البنك الجزائر.
- إعادة نمذجة هندسة التنظيمية وطرق المعالجة خاصة على مستوى الخزينة المركزية.

3-3- أثر أنظمة الدفع على الخزينة العمومية و بريد الجزائر: لقد كان لأنظمة الدفع أيضا أثرها على الخزينة العمومية وبريد الجزائر، فبما أن الخزينة العمومية هي خزينة الدولة فهي تمثل الحضور المالي للقوة العمومية فهي تؤمن خدمات المالية للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، فقبل تطبيق أنظمة الدفع (ATCI, ARTS) كانت ودائع الأرصدة الخزينة العمومية مقسمة على خمسة حسابات، لكن بعد تحديث أنظمة الدفع أدى هذا إلى إعادة تنظيم تسيير أو إدارة خزينة أو الصندوق الخزينة العمومية على أساس حساب التسوية وحيد في نظام الدفع (ARTS)، وبالتالي جميع حسابات الخزينة العمومية أصبحت مركزية في حساب واحد فقط، يسير من قبل (ACCT) الذي يعتبر كمشارك يمثل الخزينة العمومية في نظامARTS. وبالتالي أصبحت الخزينة العمومية مشارك مباشر في أنظمة الدفع.

أما فيما يخص بريد الجزائر فإن مساهمة هذا الأخير في نظام (ARTS) مازال جد مقيد، وهذا يعود في الحقيقة إلى أسباب تنظيمية لأن العمليات الائتمانية للبريد الجزائر تنفذ بصفة وقتية من طرف الخزينة العمومية، ونتيجة لذلك فإن دور بريد الجزائر في النظام يتحدد بتنفيذ وتحصيل لأوامر تحويل وأرصدة المقاصة.

الخاتمة:

إن مسايرة النظام المصرفي الجزائري للتطورات التكنولوجية الحاصلة في أنظمة الدفع والمعمول بها عالميا، إذ أصبح يتميز في الوقت الراهن بتحديث و عصرنة نظم المدفوعات، مما يمكن اعتبار هذا الجانب أحد أهم الجوانب الإيجابية التي تطبع النظام المصرفي الجزائري التي من شأنها أن تحفز على جلب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز المصارف الجزائرية العمومية بالأداء العالمي حتى تتمكن من كسب الميزة التنافسية.

إذن يعتبر عصرنة أنظمة الدفع الشامل ثورة تكنولوجية حقيقية خاصة فيما يتعلق بالخدمات البنكية كما يؤدي النظام أدوار عديدة في نفس الوقت، حماية المدفوعات، تسطير العمليات أين نلاحظ تحسن محسوس للخدمات بالإضافة إلى إدخال وسائل الدفع العصرية لا

سيما الصك الذي تراجع استعماله من قبل ا لزبائن وذلك بسبب التماطل ونقص الضمان والثقة في الصك، لكن مع هذا النظام الجديد وحسب ما حدده القانون فإنه يشترط التعامل بالصك (الشيك) وذلك لكل العمليات التجارية، ومن هنا فصاعد سيعرف الصك انطلاقا هاما بالنسبة لمستعمليه خاصة بعد إعادة الاعتبار له من خلال التنظيمات والتشريعات القانونية ولأن التحويل سيتم في غضون 5 أيام وأن سرعة المعالجة وترك آثار عمليات الدفع في النظامين (ARTS)و (ATCI) هما شرطان لتحسين توسيع التعامل المصرفي وولوج أوسع للمصارف يجعل اللجوء إلى النظام المصرفي أكثر جاذبية لسرعة موثوقية، مع ذلك ومن أجل السماح للزبائن بالاستفادة بشكل كامل من التقدم التكنولوجي يتعين على البنوك استكمال وضع الإجراءات الداخلية وكذلك نظام المعلومات الملائم لإدارة وتسيير أنظمة الدفع الجديدة.

كما يشكل نظاما الدفع الجديدان اللذان دخلا حيز التنفيذ (التشغيل) في 2006 ، عنصرا يساهم في تعزيز جهاز الوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ومن منظور أهداف أنظمة الدفع وتحديثها يشهد ما تحقق في سنة 2006 عن النتائج الجيدة في مجال إصلاح أنظمة الدفع والتحسين الجدير بالتنوية في نوعية الخدمات المصرفية.

و من أهم هذه **النتائج** المتوصل إليها من خلال هذا البحث ما يلي:

- فقد تقلصت فترات تحصيل المدفوعات (الشيكات، التحويلات) بشكل جوهري وتحسنت نوعية الخدمات المصرفية للدفع إلى درجة أن انخراط الزبائن في المدفوعات ما فتئ يتطور باستمرار.
- تحسن تسيير خزينة المصارف بشكل جيد كما يشهد على ذلك الانخفاض المنتظم في الاحتياطات الحرة للمصارف وتطور توظيف الفوائض لدى بنك الجزائر في التسهيلة الهامشية للودائع المغلة للفائدة وساهم هذا التحسين في متابعة أفضل للاحتياطات الإجبارية، مدعومة بتوقع أفضل للسيولة.
- وعي البنوك و إقبالها على نظام التحويل الآلي للمدفوعات و الخدمات المصرفية الآلية والإلكترونية

- أدت عصرنة أنظمة الدفع التأمل إلى تحسن محسوس لنوعية الخدمات البنكية في الجزائر.
- ساعد تحديث أنظمة الدفع في الجزائر إلى رد الاعتبار للشيك من قبل مستعمليه من حيث الضمان و الثقة.
- إن سرعة المعالجة هو شرط أساسي لتوسيع المبادلات في الجزائر.
- نظامي الدفع عنصران ساهما فعلا في تعزيز الوقاية و مكافحة تبيض الأموال.
- تقلص فترات تحصيل المدفوعات و انخفاض تكلفتها و تحسن تسيير خزينة المصارف بشكل جيد.
- حققت المقاصة الآلية أقصى فعالية في معالجة العمليات و بأكثر سرعة و أمان.
- ظهور شيكات دفع محلية و دولية أهمها شبكة سوفيت الدولية التي سهلت عمليات الدفع المحلية والدولية بين البنوك..

التهميش

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي2006 ، الجزائر: 2007، ص ص، 128/127.

[2] بنك الجزائر، المرجع الأخير، ص 128.

[3] نعمون وهاب، " النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع وآفاق)، جامعة حسيبة بن بوعلي، ديسمبر 2004.، ص، 280.

[4] محمد منصف تطار، " النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية "، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، (العدد الثاني/ جوان: 2002)، ص، 196.

[5] Banque Extérieure d'Algérie, « Amélioration des Processus de l'Organisation et la Gouvernance de l'Entreprise », Revue d'Information Apogée, (N° 3/ Avril: 2006), p, 1.

[6] Banque d'Algérie, Rapport Annuel 2005, Algérie: 2006, p114.

[7] Banque d'Algérie, Rapport Annuel 2005, Ibid. p114.

[8] Banque d'Algérie, Rapport Annuel 2004, Algérie: Juin 2005, pp, 96/98.

[9] بنك الجزائر، التقرير السنوي2006 ، المرجع السابق، ص ص، 136/134.